الفصل الثالث عشر

من حصاد الشرعية الثورية .. منظومة القمع والإرهاب الداخلي (انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الليبي)

من بين الأفكار والمرتكزات الأساسية التي قام عليها النظام الانقلابي باسم " **الشرعية الثورية** " إخضاع المجتمع الليبي لعملية " **إرهاب مبرمج** " وذلك من خلال إقامة منظومة إرهاب متطورة، متعددة المؤسسات والأجهزة والإدارات، ومجهّزة بمختلف المستلزمات البشرية والمادية، ومدعومة بتحريض سافر ومباشر ومتواصل من قبل رأس النظام القذافي بدعوته العلنية والصريحة لهذه المنظومة بممارسة العنف والإرهاب والسحق لمن أسماهم " **أعداء النظام** "، وتجريدهم من كافة الأسلحة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لقد سارع الانقلابيون، وخلال أشهر قليلة من إستيلائهم على السلطة إلى **إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية القائمة** [٢٠٨] ، كما استحدثوا جهازاً جديداً هو " **جهاز المخابرات العامة** " الذي استعاروا فكرته من النظام الناصري [٢٠٩] ، مستغلين " الأجواء العامة " التي خلفتها عمليات اكتشاف عدد من المحاولات المبكرة التي استهدفت الإطاحة بهم. (محاولة المقدمين آدم الحواز وموسى أحمد – ديسمبر ١٩٦٠، محاولة سبها – مايو ١٩٧٠ ، ومحاولة الأبيار – مايو ١٩٧٠ ، " عملية الهيلتون " – مارس ١٩٧١).

ويجدر التذكير في هذا السياق بأن النظام الانقلابي – كما سلفت الإشارة – أصدر عدداً من القرارات والقوانين التي شكلت " **الإطار العام** " لعمل هذه الأجهزة الأمنية وصلاحياتها اللامحدودة ونعني بها:

١- قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٢٦ من أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٩ بمحاكمة المسؤولين عن الفساد السياسي والإداري خلال العهد الملكي. وقد أنشئ بموجب هذا القرار محكمة خاصّة هي " **محكمة الشعب** "، كما منع القرار " **النيابة العامة** " من الترافع في القضايا التي تُعرض على تلك المحكمة، وأناط تلك المهمة بـ" **مكتب الإدعاء العام** " الذي أنشيء بموجب المادة (١٠) من القرار ذاته، والتي أسندت إلى هذا " المكتب " مهام التحقيق في أية قضية أو مع أي شخص يُحال إليه من قبل مجلس قيادة الثورة دون أن يراعى في التحقيق أو التوقيف بالحبس أية إجراءات قانونية عادية.

---

٢٠٨ راجع قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١/١٩ في شان " تنظيم أجهزة الأمن بوزارة الداخلية " والقرار الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٢/٣ بإنشاء " الإدارة العامة للمباحث العامة " والقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٠ بتعديل " قانون أمن الدولة ".

٢٠٩ شرع الانقلابيون في البحث بإنشاء هذا الجهاز منذ الشهر الأول للانقلاب وكان ذلك باقتراح من فتحي الديب. راجع " عبد الناصر وثورة ليبيا " م. س. ص (٨٠ – ٨١).

٢- " **الإعلان الدستوري المؤقت** " الصادر في ١٩٦٩/١٢/١١ الذي أعطت المادة (١٨) منه لمجلس قيادة الثورة سلطات مطلقة وكاملة في كافة شؤون الدولة السيادية والتنفيذية والتشريعية والقضائية دون إعطاء الحق لأية جهة أو فرد في التعقيب أو الطعن في أية قرارات يتخذها ذلك المجلس.

٣- **قرار مجلس قيادة الثورة بحماية الثورة** المؤرخ في ١٩٦٩/١٢/١١ والذي نص على إعدام كل من رفع السلاح في وجه النظام الجمهوري أو اشترك في عمل مناوىء لأهداف الثورة. (المعدّل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ١٩٧٠/١٠/٦ م).

٤- قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٩٧١/٦/١١ باعتبار الاتحاد الاشتراكي العربي " **التنظيم السياسي الشعبي الوحيد** " في البلاد.

٥- القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٠ الذي اعتبر **الإضراب جريمة**، كما حظر ترك العمل والإمتناع عن الدراسة والإعتصام بأماكن الدراسة، ووضع عقوبات قاسية لذلك.

٦- قانون " **تجريم الحزبية** " رقم (٧١) لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٥/٣٠ والذي اعتبر أي عمل حزبي " خيانة " في حق الوطن يُعاقب عليه بـ " الإعدام ".

وتكشف **وقائع** النظام الانقلابي خلال سنواته الأولى أن المهام التي نفذتها الأجهزة الأمنية للنظام قد شملت:

١- التحقيق مع رجال العهد الملكي (من عسكريين ومدنيين) الذين جرى اعتقالهم فور قيام الانقلاب وبلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) معتقل في بنغازي ونحو ألف وسبعمائة (١٧٠٠) معتقل في طرابلس. وقد تعرّض عدد منهم للتعذيب، كما توفي عدد منهم بسبب الإهمال الطبي وسوء المعاملة ومن هؤلاء:

- السيد **حامد العبيدي** وزير الدفاع في آخر وزارة للعهد الملكي، توفي داخل السجن ببنغازي يوم ١٩٧٠/٢/٦.
- السيد **محمود المنتصر** – رئيس وزراء ليبيا مرتين. توفي داخل السجن بطرابلس يوم ١٩٧٠/٩/٢٨. (وضعت أجهزة النظام الأمنية جثة المرحوم المنتصر في الثلاجة بعد وفاته دون أن تخطر أهله، حتى إذا تردد أحد أنجاله على السجن لزيارة والده فاجأه الضابط المختص بنبأ وفاته وأن جثته في الثلاجة منذ اليوم السابق).
- الفريق **مفتاح سليمان أبوشاح**، قائد قوات الأمن خلال العهد الملكي. توفي في شهر يوليو ١٩٧١.
- الشيخ **محمد سيف النصر**، شيخ قبيلة أولاد سليمان. توفي في السجن بطرابلس خلال شهر أكتوبر ١٩٧١.

كما جرت محاكمة (٢٣٠) منهم أمام " محكمة الشعب " التي تشكلت بقرار من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٧٠/٧/٢٩. [٢١٠]

٢- إلقاء القبض التعسفي وملاحقة أعداد كبيرة من المواطنين الذين جرى إتهامهم بالاشتراك في نشاط معارض للنظام أو في محاولات استهدفت الإطاحة به خلال تلك السنوات المبكرة من ذلك:

- قام النظام الانقلابي خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٩ باعتقال أكثر من ثلاثين ضابطا من ضباط القوات المسلحة (وأغلبهم ممن شارك في انقلاب سبتمبر ١٩٦٩)، كان من بينهم وزير الدفاع المقدم آدم الحواز، ووزير الداخلية المقدّم **موسى أحمد الحاسي**) بتهمة إشتراكهم في تدبير محاولة للإطاحة بالنظام.

وقد أعاد النظام محاكمة المتهمين أمام محاكمة عسكرية ثانية حيث جرى تشديد أحكام السجن الصادرة بحق معظم هؤلاء المتهمين، ومع ذلك فلم يقم النظام بإطلاق سراحهم بعد إنقضاء مدة العقوبة المقررة بحقهم. وظلوا بالسجن حتى مارس ١٩٨٨. أما المتهمان المقدم آدم **الحواز** والنقيب **عمر الواحدي** اللذين حكمت عليهما المحكمة المذكورة بالإعدام فإن النظام لم يقم بالإفراج عنهما (ضمن إفراجات مارس ١٩٨٨) كما لم يعلن عن تنفيذ حكمي الإعدام بحقهما. [٢١١]

- قام النظام الانقلابي في مطلع عام ١٩٧٠ باعتقال عدد من العسكريين لإتهامهم بتدبير ما عرف بـ " **محاولة معسكر البركة** " و " **محاولة ضباط الصف** " وقد بقى بعض هؤلاء المتهمين رهن الإعتقال حتى مارس ١٩٨٨.

- اعتقلت سلطات النظام الانقلابي كلاً من الأستاذ **عبد المولى دغمان** (الرئيس الأسبق للجامعة الليبية خلال العهد الملكي) والمحامي **أحمد يوسف أبورحيل**، ووجهت إليهما تهمة إعداد نص كتيب يتضمّن نقداً لسياسة النظام، وقد بقى المتهمان بالسجن قرابة عشر سنوات.

- قامت سلطات النظام الانقلابي في العاشر من مايو ١٩٧٠ بإلقاء القبض على عدد من المدنيين والعسكريين وضباط الشرطة بتهمة الضلوع في الإعداد لمحاولة إنقلاب عرفت بـ " **محاولة سبها** ". وقد توفي بعض هؤلاء المتهمين تحت التعذيب في ديسمبر ١٩٧٠ (الملازم أول/ أبو

---

٢١٠ راجع الملحق رقم (١٩) المتضمن كشف بأسماء رجال العهد الملكي الذين مثلوا أمام محكمة الشعب.

٢١١ راجع الملحق رقم (٢٠) المتضمن كشفا بأسماء المتهمين في هذه المحاولة والأحكام الصادرة بحقهم.

حليقة دخيل الشريدي والملازم أول/ **محمد الطاهر القطروني**) كما بقى معظم المتهمين (من بينهم العقيد **عمر عبد الرحيم** والعقيد **محمد المهدي** ورجل الأعمال **صالح يونس الغزال الزوي**) في السجن حتى مارس ١٩٨٨.

- قام النظام الانقلابي في ٢٧ من مايو ١٩٧٠ بإلقاء القبض على عدد من العسكريين من بينهم **أحمد الزبير السنوسي** (ضابط سابق) وعدد من الوزراء والمسئولين خلال العهد الملكي من بينهم **معتوق آدم الرقعي** (وزير الداخلية) **وأحمد يونس نجيم** (وزير الاقتصاد) بتهمة الإشتراك في محاولة للإطاحة بالنظام عرفت بـ " **محاولة الأبيار** ". وقد بقى عدد من المتهمين في هذه القضية رهن الإعتقال ولم يفرج عنهم إلا في مارس ١٩٨٨ (من بينهم الشاعر الأديب **راشد الزبير السنوسي**) كما بقى أحد هؤلاء المتهمين (**أحمد الزبير السنوسي**) رهين السجن حتى أواخر التسعينات. كما لقى أحد المتهمين (المقدم **عبد الحميد المبروك الماجري**) مصرعه تحت التعذيب داخل السجن المركزي.

٣- تعريض المعتقلين، في المحاولات المختلفة التي أعلن عن اكتشافها، لألوان من التعذيب النفسي والجسدي ألحقت بعددٍ منهم عاهاتٍ مستديمة كما أفضت بعددٍ آخر للوفاة ومن هؤلاء:

- ملازم / **محمد الطاهر القطروني** (شرطة جوازات)
ألقى القبض عليه (مايو ١٩٧٠) بتهمة الضلوع في المحاولة التي عُرفت بمحاولة " سبها ". وقد توفي تحت التعذيب بالسجن المركزي بطرابلس خلال شهر ديسمبر ١٩٧٠.

- ملازم/ **بوحليقة دخيل الشريدي** (القوات المسلحة)
ألقى القبض عليه في مايو ١٩٧٠ بتهمة الإشتراك في محاولة " الأبيار ". وقد توفي تحت التعذيب بالسجن المركزي بطرابلس خلال شهر نوفمبر ١٩٧٠ م.

٤- وفي ١٧ أغسطس ١٩٧١ (أي بعد مرور نحو ١٥ شهراً على الاعتقالات التي قامت بها سلطات النظام الانقلابي بحق المشتبه في ضلوعهم في النشاطات والمحاولات الثلاثة الأخيرة الواردة في الفقرة (٢) آنفاً، شرع النظام الانقلابي في محاكمة المتهمين أمام محكمة عسكرية خاصة برئاسة الرائد **علي الفيتوري أرحومة** وعضوية كل من الملازمين **المهدي العربي وعبد الرحيم صالح** وقد أصدرت المحكمة بتاريخ ١٥ يوليه ١٩٧٢ أحكامها بحق هؤلاء المتهمين، وقد اشتملت هذه الأحكام على أربعة أحكام بالإعدام واحد منها حضورياً والبقية غيابياً، كما اشتملت على أحكام بالسجن تراوحت بين المؤبد وسنة واحدة سجن بحق (٣٨)

متهماً كما حكمت ببراءة بقية المتهمين وعددهم (١٠١) متهماً [٢١٢] مع العلم بأن معظم هؤلاء المتهمين قد أمضوا في المعتقل فترة لا تقل عن العامين تعرضوا خلالها لأسوأ أنواع التعذيب. وقد بقي معظم المحكوم عليهم رهن السجن حتى بعد إنقضاء المدة المحكوم عليهم بها ولم يطلق سراحهم إلا في مارس ١٩٨٨ أو في أواخر التسعينات.

٥- تنفيذ **عمليات اغتيال** بحق عددٍ من الشخصيات العسكرية والمدنية التي اعتبرها العقيد القذافي منذ مرحلة مبكرة خطراً على سلطته وإنقلابه. ومن أشهر الشخصيات التي لقيت مصرعها عبر حوادث سير مدبّرة:

- النقيب / **أمحمد أحمد الحاراتي** [٢١٣] (القوات المسلحة/ الدروع)
أحد الضباط الوحدويين الأحرار الذين لعبوا دوراً بارزاً في نجاح الإنقلاب. لقي مصرعه خلال شهر أكتوبر ١٩٧٠ م بالقرب من طرابلس.

- النقيب/ **عطية موسى الكاسح** (القوات المسلحة)
أحد الضباط الوحدويين الأحرار. لقي مصرعه بالقرب من بنغازي خلال شهر نوفمبر ١٩٧٠ م. (عُرف عنه ازدراؤه للقذافي وقد اختصم معه حتى قبل وقوع الانقلاب).

- الصحفي / **علي عبد الله الوريث** (صاحب صحيفة " البلاغ " الليبية)
أحد القيادات الوطنية النشطة. لقي مصرعه بالقرب من طرابلس خلال شهر أغسطس ١٩٧٠ م.

- ملازم شرف / **مفتاح معيوف الفاخري** (الشهير بالهندياني)
من العناصر الوطنية المعروفة بالجرأة والشجاعة. لقي مصرعه خلال شهر ديسمبر ١٩٧١ م.

- النقيب/ **أمحمد أبو بكر المقريف** [٢١٤] (عضو مجلس قيادة الثورة)
لقي مصرعه في حادث سيارة مدبّر بالقرب من مدينة مصراته ليل ١٩٧٢/٨/٢١ وكان برفقة الرائد عبد السلام جلود.

٦- قمع **المظاهرات** الصاخبة التي قامت في مدينة بنغازي يوم ٢٦ **فبراير ١٩٧٣** في أعقاب دفن ضحايا طائرة الخطوط الجوية الليبية التي أسقطتها المقاتلات

---

٢١٢ راجع الملحق رقم (٢١) الذي يتضمن كشف بأسماء المتهمين الذين حوكموا أمام هذه المحكمة العسكرية الخاصة.

٢١٣ ذكر فتحي الديب في كتابه " عبد الناصر وثورة ليبيا " أن الحاراتي كان ضمن المتآمرين مع أدم الحواز وموسى أحمد وقد أفرج عنه لعدم توفر الأدلة. (راجع الصفحات ٢١٤ ، ٢٢٤).

٢١٤ من بين الأوصاف التي ذكرها الديب في حق النقيب المقريف الذي احتك به عن قرب " من أصل قبلي، يمثل الأخلاق البدوية العربية خير تمثيل، مهذب مجامل، طيب القلب، قوي الشخصية، جسور، موضع تقدير واحترام كل زملائه بما فيهم معمر، عنيف عندما يُثار، وحدوي ناصري بعنف ... هو موضع تقدير وهيبة معظم ضباط الجيش ". راجع الصفحة (٢٣٠).

الإسرائيلية فوق سيناء يوم ٢١ فبراير ١٩٧٣، كما قامت الأجهزة الأمنية فضلاً عن ذلك باعتقال عدد من المشاركين في تلك المظاهرة.

وكما سلفت الإشارة فقد أعلن القذافي في خطابه الذي ألقاه بمدينة " **ازواره** " يوم **١٥ أبريل ١٩٧٣** ما عرف بالثورة الشعبية بنقاطها الخمس المتمثلة في:

١. إلغاء القوانين.
٢. تطهير البلد ممن أطلق عليهم وصف " المرضى والمنحرفين " (أصحاب التوجهات الفكرية والحزبية)
٣. الحرية للشعب وليست لأعداء الشعب (تسليح الجماهير المؤمنة بالثورة).
٤. إعلان الثورة الإدارية.
٥. الثورة الثقافية.

ولم تمض ساعات قلائل على فراغ القذافي من إلقاء خطابه المذكور حتى كانت زمر ومجموعات من تلك الأجهزة بكامل تجهيزاتها القمعية، تجوب شتى أنحاء ليبيا وتقوم بتنفيذ أكبر هجمة قمعية عرفتها ليبيا منذ حصولها على استقلالها في عام ١٩٥١، حيث أسفرت عن اعتقال ما يربو على **ألف مواطن اعتقالاً تعسفياً**[٢١٥] دون إذن من الجهات القضائية المختصة، ولم يكن لذلك الاعتقال من مبرر سوى أن المعنيين هم من المشتبه بأنهم من " المرضى والمنحرفين " أي من أصحاب وذوي التوجهات الحزبية والفكرية المتعددة دون تمييز. وفيما أطلق سراح عدد كبير من هؤلاء المعتقلين خلال فترات متعاقبة تالية، فقد جرت محاكمة أعداد منهم أمام المحاكم الثورية التي قضت بإعدام بعضهم، أما بقيتهم فقد ظلوا في السجن إلى أن أطلق سراحهم عدا خمسة منهم ظلوا في السجن حتى أواخر التسعينات وهم (**علي محمد العكرمي، العجيلي محمد عبد الرحمن الأزهري، علي محمد كاجيجي، صالح عمر القصبي ومحمد الصادق الترهوني**).

وبالطبع فقد كانت **الجامعة الليبية** بمختلف كلياتها الهدف الأول لحملات الأجهزة الأمنية للنظام، وفيما جرى اعتقال العشرات من طلابها وتم طرد عشرات آخرين منهم ومنعوا من مواصلة الدراسة، فقد طالت حملات الاعتقال والطرد عدداً من أعضاء هيئة التدريس بها. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى ما ورد على لسان القذافي خلال حديثه مع طلبة كلية الاقتصاد والتجارة ببنغازي يوم ١٩٧٣/٥/٩:

---

٢١٥ راجع بشأن أسماء هؤلاء المعتقلين التقرير الذي أعدته الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في عام ١٩٩٩ بعنوان " انتهاكات حقوق وحريات الإنسان الليبي في ظل النظام الانقلابي – سبتمبر ١٩٦٩ – ديسمبر ١٩٩٨ ".

" وبعدين ما تخافوش، والله بنطرد النصف، الربع، التلث (من الطلاب) وحتى يموت (هؤلاء الطلاب) بقول (أقول) ما يصح إلا الصحيح، المرة هذه ما يبقى إلا الصحيح .. " [٢١٦]

وقد شهدت الأعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ وبدايات عام ١٩٧٥ تعاظم النشاط القمعي للأجهزة الأمنية في حملات اعتقال تعسفي للأشخاص واعتداء على الأرواح والممتلكات.

كما واصل النظام الانقلابي **استكمال بناء منظمة القمع والإرهاب الداخلي** من خلال:

١- **استكمال تفكيك الإطار الدستوري والقانوني** الذي كان سائداً خلال العهد الملكي والذي كان يحيط حياة المواطنين بعددٍ من الضمانات ويمنع عنهم جور وتجاوزات الأجهزة الأمنية. وقد اتخذت عملية التفكيك هذه شكل الإعتداء المنظم والمتواصل على السلطات القضائية واستقلاليتها وهيبتها [٢١٧] ، كما تمثلت منذ أبريل ١٩٧٣ في رفع شعار تعطيل القوانين وتشكيل اللجان الشعبية للإشراف على أعمال السلطة القضائية.

٢- **توفير كافة مستلزمات القمع والإرهاب** من تشريعات وآليات ومعدات ومقار. ومن الأمثلة على " التشريعات " القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٤ (الصادر في ١٩٧٤/٥/١٤) في شأن استخدام القوات المسلحة للمحافظة على الأمن الداخلي[٢١٨]. كما جرى استخدام **برامج التدريب العسكري** المختلفة وقانون التدريب العسكري العام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ (الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٧/١٢) في ممارسة القمع والإرهاب بحق المواطنين وبخاصةٍ فئات الطلاب والموظفين.[٢١٩]

٣- " **التعتيم** " على حجم المخصصات والاعتمادات المالية للأجهزة الأمنية وإبقاء مصروفاتها بعيدة وبمنأى عن عيون أجهزة الرقابة المالية (كديوان المحاسبة) وبالتالي غير خاضعة للرقابة والمساءلة.

---

٢١٦ السجل القومي، المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢ م. س. ص (٨٥١).

٢١٧ راجع الفصل العاشر من هذا الباب بعنوان " من حصاد الشرعية الثورية .. الهيمنة على القضاء".

٢١٨ راجع الملحق رقم (٢٢) المتضمن القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٤ " في شأن استخدام القوات المسلحة للمحافظة على الأمن ".

٢١٩ ورد على لسان العقيد القذافي أثناء لقائه مع القيادات السياسية حول النظرية العالمية الثالثة يوم ١٩٧٥/٨/٩ " .. أناس هاربون، ولابد أن يلتحقوا بالمعسكرات، وهذا ما حدث بالفعل، تحركت السيارات وحاصرتهم، وقد أمرتهم أن يحضروهم بالقوة العسكرية، وكان لابد أن يعرفوا أن الثورة في سبيل تكملة مسيرتها يمكن أن تتحول إلى ثورة حمراء في أي لحظة من اللحظات ضد أعدائها، ولابد أن يعرفوا أن هناك تدريباً عاماً لا يمكن أن نحيد عنه، وإن هذا القرار لا يمكن التراجع عنه مهما حصل حتى لو أغلقنا الجامعة والمدارس .. " (السجل القومي/ المجلد السنوي السابع ١٩٧٦/٧٥. الصفحة ٩٩).

ومن أخطر التطورات السياسية التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من عام ١٩٧٥ الإعلان عن **اكتشاف محاولة للإطاحة بالنظام الانقلابي كان معظم المشاركين فيها من تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار** بمن فيهم أربعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة هم الروّاد عمر المحيشي وبشير هوادي وعوض حمزة وعبد المنعم الهوني.

وفور إعلان اكتشاف المحاولة في ١٩٧٥/٨/١٣ شرعت مختلف الأجهزة الأمنية العسكرية والمدنية في اعتقال العناصر المشتبه في ضلوعها في المحاولة الذين جاوز عددهم أكثر من **ثلاثمائة** شخص من بينهم نحو **ستين** ضابطاً [٢٢٠] .

وفيما شرعت الأجهزة الأمنية العسكرية بإشراف الرائد **مصطفى الخروبي** (عضو مجلس قيادة الثورة) بالتحقيق مع المعتقلين مستعملة أبشع أنواع التعذيب [٢٢١] ، أنطلقت الأجهزة الأمنية الأخرى في إشاعة الرعب والإرهاب في شتى أرجاء البلاد وفي تمشيط مختلف المدن الليبية أمنياً، وفي تسيير وترتيب المظاهرات لشجب المحاولة والمطالبة برؤوس المشاركين فيها، بل والإقدام على حرق بيوت بعض المتهمين ومن بينهم أعضاء مجلس قيادة الثورة [٢٢٢] .

أما العقيد القذافي الذي هزته المحاولة هزاً عنيفاً لدلالاتها الكثيرة من جهة، ولأنها كانت تستهدفه شخصياً من جهة أخرى، وكانت موجّهة ضد سياساته وممارساته على الصعيدين الخارجي والداخلي، ولأنها كادت أن تنجح في بلوغ أهدافها والإطاحة به [٢٢٣] ، فقد تحرك في إطار مواجهة هذه المحاولة على **عدة محاور** يعنينا منها في هذا المقام:

١- الاندفاع في الدعوة علناً وبإصرار لممارسة " **العنف الثوري** " بحق معارضيه.

٢- تقديم **التبريرات العلنية** لإقامة الأجهزة الأمنية وإطلاق يدها في ممارسة مهامها.

ومن الأمثلة لما جاء على لسان القذافي بشأن الدعوة إلى ممارسة " **العنف الثوري**" بحق المتهمين بالضلوع في المحاولة، بل وبحقّ كافة معارضي نظامه الانقلابي:

> " .. وكل ليلة هي ليلة الفاتح من سبتمبر، وإذا وُجد في هذه الليلة أناس تناهض الثورة، فسنحمل السلاح مرة أخرى مثلما فعلنا، ولو قابلنا أحداً

---

٢٢٠ قُتل عدد من الأشخاص أثناء عمليات الملاحقة والمطاردة التي قامت بها الأجهزة لاعتقال بعض المشتبه بهم، ومن هؤلاء النقيب أحمد عبد الله أبو ليفة ونائب العريف محمد الأصفر.

٢٢١ أدّت عمليات التعذيب التي أخضع لها المعتقلون إلى وفاة عددٍ منهم من بينهم الملازم اول/فرج مفتاح بن علي والنقيب محمد فرج التومي والملازم أول/ أحميد فرج البرغثي والملازم أول/آدم عبد السميع البرعصي كما أدّت إلى فقدان بعضهم لقواه العقلية ومن هؤلاء الملازم أول فرج حمد لامين الهوني.

٢٢٢ كالرائد عوض حمزة والرائد بشير الصغير هوادي.

٢٢٣ اعترف القذافي في محاضرة ألقاها في قيادة المؤتمرات الشعبية في الدورة التسييسية للأمناء والأمناء المساعدين " .. أن المؤامرة التي مضت كان من الممكن أن تنجح ... " راجع السجل القومي. المجلد السابع ١٩٧٦/٧٥. الصفحة (٩٥٢).

في ليلة الفاتح من سبتمبر يعترض طريقنا لكنا حولناها إلى ثورة حمراء، لكن هكذا أراد الله، لقد كانت الثورة بيضاء، لم تكن بيضاء باختيارنا، وإنما كانت بيضاء لأنه لا أحد وقف أمامنا، ولو وقف أمامنا أحد لكانت الثورة حمراء ... "

" .. إن الثورة ليست بالضرورة أن تكون بيضاء دائماً. ممكن تكون حمراء ضد أعدائها، والمعارضة لابد أن تسحق، قلت لكم إن الأديان سحقت معارضيها، والله يسحق معارضيه الذي هو خالقهم، وكل واحد يسحق معارضيه ... [٢٢٤] "
(خطاب يوم ١٩٧٥/٨/٩ لقاء مع القيادات السياسية حول النظرية العالمية الثالثة. السجل القومي. المجلد السابع ١٩٧٦/٧٥. الصفحات ١٠٠ – ١٠١).

" والثورة قلنا إنها بيضاء. لأنه لم تكن هناك مقاومة ليلة الفاتح من سبتمبر وإلا لو كانت هناك مقاومة ليلة الفاتح من سبتمبر لكانت الثورة حمراء. ولكن لا تضعوا في أذهانكم أنه ما دامت الثورة بيضاء فستبقى بيضاء. لا الثورة يمكن أن تتحول إلى .. العنف الثوري وهذا أمر لابد منه. لأن **الثورة إذا استمرت تهادن وتساوم معناها أنها أوشكت على الإنتهاء**، وإذا كانت الثورة تخاف الدم أو تخاف العنف، لا تكون ثورة. "
(كلمة يوم ١٩٧٥/٨/١٨ في افتتاح معسكر القيادات السياسية. السجل القومي. المجلد السابع ١٩٧٦/٧٥. الصفحة ١١٤).

" .. أما معارضة عملية التحول (الثوري) ذاتها هي المعارضة المحرّمة والتي ستسحق دون هوادة ... إن أية محاولة لتغيير أي مجرى من مجاري حياة المجتمع الليبي بأسلوب غير ديمقراطي (؟!) [٢٢٥] لابد أن تسحق سحقاً لا رحمة فيه ... من الواجب المحتم علينا وحرصاً على المصالح الحيوية للشعب الليبي، أن **نمحق محقاً كاملاً** أية محاولة غير ديمقراطية (؟!) وأن نسحق بلا رأفة أية معارضة ... نحن نستطيع أن نتحدّى وأن نبطش البطشة الكبرى ... **هذا النقد الغبي الساذج، هذا سيقطع لسانه في مرحلة التحول الثوري الجديد .. وهذا هو الذي سيقطع دابره** ... "

إذن في هذه المرحلة (مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة) سنسحق **المعارضة سحقاً أكيداً**، في هذه المرحلة النقد الغوغائي والنقد الحاقد (؟!)

---

٢٢٤ " وطبعاً أنتم عرفتم العملية التي حصلت، وإن كانت محدودة لكنها تعطينا درساً على أية حالة، وتعطينا مبرّراً .. " (القذافي أثناء افتتاح معسكر القيادات السياسية ١٩٧٥/٨/١٨. السجل القومي/المجلد السابع. صفحة ١٠٦).

٢٢٥ من منطلق فهم القذافي الخاص للديمقراطية، وباعتبار أن نظام الحكم الذي أقامه هو نظام ديمقراطي..

سيوقف وتلجم هذه الأفواه، بل وتقطع هذه الألسن في مرحلة التحول الثوري ... "

" هذه المرحلة الجديدة، لابد أن تكون واضحة، هي مرحلة التحول الثوري وبالعنف الثوري ولكن بالشعب (؟!) .. إذا كان فيه ديكتاتورية ستكون ديكتاتورية الشعب، إذا كان فيه تسلط سيكون تسلط الشعب على أعدائه .. إذا كان فيه قسوة ستكون بأيدي الشعب ضد أعداء الشعب .. لن يمارسها شرطي، ولن يمارسها جندي ولكن الشعب الليبي مضطر ومجبر، ولابد أن يمارس الدكتاتورية ضد أعدائه .. "

" .. **ستكون هناك معارضة، ولكنها ستسحق وتسحق حتى يقطع دابرها** .."

" نريد أن نبني دولة عصرية، ولا نسمح لأي واحد أن يعرقل طريقنا سواء في الجيش أو الشعب أو الجامعة حتى لو ضحينا بالآلاف من هذه القوى المريضة .. لا بأس في ذلك .. لأنهم سيمثلون نقطة في بحر .. "

" وأنا قلت لكم أن الطريق الخطير التاريخي الذي يحدث فيه تحول كبير دائماً يعبّد بالجثث مهما كانت الثورة بيضاء ومهما تمنينا أن تبقى كذلك.." (خطاب بمنطقة العقيلة يوم ١٩٧٥/١٠/٧. السجل القومي/المجلد السابع. الصفحات ٣٢٩، ٣٢٦).

" .. أي عبث، أي تخريب لا مبرّر له، لابد أن **يسحق ويسحق**، لأن هذا عمل تعويقي تعطيلي للتحوّل نحو الديمقراطية، نحو الرقيّ المادي .. " (من الدورة التسييسية الأولى بطرابلس ١٩/١٠/٧٥. السجل القومي. المجلد السابع. صفحة ٣٦٩).

" .. إذن هذه العائلات وهذه الأوساط متحالفة مع عدوّنا ونحن الشعب الليبي بعد أن تحرّرنا وصفينا أرضنا من العدو الأجنبي، لابد أن نصفي أرضنا من العملاء ... "

" إذن الآن أصبح واضحاً أننا نصفي الحساب مع العملاء مع السماسرة والبورجوازيين المغتصبين .. نصفي الحساب مع المتجنسين .. "

" إذن الثورة من الآن فصاعداً – حتى ولو بالدّم – سوف تشق طريقها وسط هذه الجماهير التي أراها أمامي، وسط المحرومين، وسط الكادحين، وسط الذين استغلتهم عهود الظلام، وسط الذين حكم عليهم بالتخلف ... "

" وإذا كان هناك تحدّيات من الداخل للثورة، فقد عرفنا من هم الذين نتجه إليهم في **سحق أعداء الثورة من الداخل** ... وعرفنا الأعداء الذين سنصفي الحساب معهم اعتباراً من الآن ... "
(خطاب في المسيرة الشعبية بمدينة بنغازي ١٩٧٥/١١/١٥. السجل القومي/المجلد السابع ١٩٧٦/٧٥. الصفحات ٤١٧ – ٤٣٣).

" من هنا أنبهكم، بأن المعركة بدأت مع هؤلاء الناس، وأي واحد يخون الثورة، أي واحد يسرق الثورة، أي واحد يدمّر في البرنامج التحولي الثوري .. فإنه بهذا ينفذ رغبات الاستعمار، ومن ثم لابد ان تبدأ المعركة معه ... وعليه لا نقبل أن يكون معنا بعض الخونة من الداخل أو بعض العملاء، **ويجب أن يفهم هؤلاء أنه من السهل سحقهم**، وليس هذا بالأمر الصعب، حتى ولو تستروا بأستار الكعبة، حتى لو أن هناك كعبة في ليبيا ويتسترون بستارها .. سنداهمهم إذا ارتكبوا الخيانة .. "

" .. لقد بدأت المعركة مع البورجوازية وذلك لوجود ارتباطات بورجوازية (محاولة الانقلاب في أغسطس ١٩٧٥) وأصحابها نادمون الآن ... لقد شجّعوا بعض الناس ليتآمروا على الثورة ... البورجوازية التي أقصدها ليست بورجوازية مادية فقط، ولكنها ربما تكون بورجوازية فكرية ثقافية أيضاً ... "

(في الجلسة الختامية لمؤتمر الشعب العام ١٩٧٦/١/١٨. المجلد السابع الصفحات ٤٣٧ – ٤٥٨).

أما فيما يتعلق بتوجّه القذافي لاستخدام محاولة أغسطس ١٩٧٥ الانقلابية كمبرّر لإطلاق يد **الأجهزة الأمنية** في ممارستها القمعية فيتضح من المقتطفات التالية التي وردت على لسانه أثناء لقائه بالقيادات السياسية بمعهد نصر الدين القمّي بطرابلس يوم ١٩٧٥/٨/٢٣:

" والثورة إذا واجهتها معارضة، خاصة من الداخل، تأكدوا أن هذا سيكون على حساب الديمقراطية (التي ليس لها وجود أصلاً) ... أحيانا الأموال التي تنفقها على الزراعة تضطر إلى إنفاقها على البوليس .. ما السبب؟ السبب هو إرادة الثورة المضادّة .. وهذا يعني أن كثيراً من الثورات يتحول إلى انقلابات .. ما السبب؟ لأنها مضطرة بسبب التحديات التي حولها والتي تجعلها تتحول إلى هذا .. يعني في وقت من الأوقات يضطر المسئول أن يشتري أجهزة تسلط بدلاً من أن يشتري أجهزة رش مبيدات لحشرات الزراعة، وفي وقت من الأوقات يقول لك الأمن أولاً حتى ولو تقعد البلاد من غير زراعة، ليس هناك إنسان يسمح لإنسان أن يطمع فيه هذه مستحيلة .. "

" **حتى النبي كان يتحصّن ويعمل مخابرات**، ويحمل السيف ويقاتل في سبيل الدين .. "

" **حتى ربنا جعل في السماء شهباً** يحرق بها الشياطين التي تتصنت والتي تتمرد .. وجعل جهنم مثل السجن المركزي (؟!) يضع فيها العصاة .. "

" ربنا سبحانه وتعالى الذي عنده القدرة وعنده كل شيء، لكن واضح جداً أن هناك إجراءات للحماية والأمن والتصنت والوعيد، وجعل على كل منا

رقيباً عتيداً، فيه مخابرات من السماوات نحن لا نراها، فيه ملائكة تسجّل أقوالنا، فما بالك بالبشر ؟! " [٢٢٦]

" يقول لك (سبحانه وتعالى) لديه " رقيب عتيد " واحد يسجّل الحسنات وواحد يسجّل السيئات، هذا معناه أن هناك مباحث وراءك .. مخابرات وراءك تلاحظ هل أنت إنسان طيّب أم شرّير .. إذا كنت تسير في الطريق الصحيح تطمئن، والشخص المستقيم لا يخاف من الرقيب العتيد، بالعكس يقول الحمد لله الملائكة موجودة وربنا موجود قريباً حتى يسجّل الحسنات(؟!!) وإذا كان الشخص يعمل السيئات يصبح خائفاً باستمرار يتمنى هذا الر قيب العتيد يبتعد عنه ويكون في غفلةٍ عنه، لأنه يخاف منه.."

" ولماذا هذه الرقابة علينا. ولماذا هذه الملائكة ؟

وبدلاً من أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أستغفر الله العظيم، يقول أعوذ بالله من الملائكة لأنه يسير في طريق خطأ ..

مثل الذي يعمل الآن ضد الثورة .. لماذا المخابرات تجري وراءنا ؟! لماذا أنت تتكلم هذا الكلام ؟ معناها أنت في عقلك شيء. ولكن النظيف الذي مع الثورة لا يخاف .. يقول لا هذا أحسن، كلما كانت ورائي فهناك حماية .. يكون دائماً محتمياً بها ومؤتنساً بها، ويعرف أنها تسجل له الحسنات (؟!) فالمخلص يحب أن تكون وراءه مخابرات لكي تتأكد من أنه شخص مخلص ويمكن الاعتماد عليه وأنه يؤدي دوره ... "

" إذن برنامج الثورة لابد أن يُفهم .. ولما تفهمه لا تسمح بعد ذلك أن ينتكس.. وأنا تكلمت عن التجربة الديمقراطية (؟!) وقلت أنها لا سمح الله قد تنتكس وتصبح بوليسية (وكأنها ليست بوليسية الآن !!) .. والأموال التي تصرف على التنمية يمكن أن تصرف على الأجهزة البوليسية [٢٢٧] ، عندما تكون فيه خطورة على الثورة .. مثل الأيام التي تحدث فيها مؤامرة على الثورة. وبالتأكيد في تلك الأيام، صراحة أقول لكم لا يكون فيه عمل في مجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة، لا يكون فيه عمل عادي لا نناقش زراعة ولا صناعة ولا أي شيء في تلك الفترة، بل نتناقش في حماية وأمن الثورة .. " [٢٢٨]

---

٢٢٦ نحن هنا لا نناقش ما تنطوي عليه هذه الأقوال من جرأة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ذات الله سبحانه وتعالى وما تنطوي عليه من زندقة وإلحاد ..

٢٢٧ لم الربط بين أموال التنمية وأموال الأجهزة البوليسية ؟ لم لا تستقطع هذه الأموال من نفقات التسليح مثلاً بدلاً من مخصصات التنمية ؟! واضح تفاهة المنطق في الخطاب وكذلك السخافة ..

٢٢٨ معني هذا الكلام أنه على الشعب الليبي إذا أراد من القذافي وجماعته أن يتفضلوا عليهم ويفكروا ويهتموا بالتنمية والزراعة والصناعة فعليهم أن يمنعوا أي واحد من التآمر على الثورة، وإذا حدث أن وقعت مؤامرة ما علي الثورة، فينبغي على الشعب الليبي أن يتوقع انصراف القذافي الكامل عن الاهتمام بأي شيء آخر عدا حماية الثورة وأمنها !!

وكما سلفت الإشارة فقد كان **القطاع الطلابي** من أكثر القطاعات تجسيداً لحالة التململ في الشعب الليبي، وتجسيداً لرفض هذا الشعب لممارسات النظام وأجهزته الأمنية القمعية. ولقد شهدت أوساط هذا القطاع، منذ سنوات الانقلاب الأولى، احتكاكات ومصادمات عديدة مع القذافي شخصياً ومع عناصر أجهزته، داخل الجامعات والمدارس وخارجها.

وفضلاً عن الأسباب العامة المرتبطة بأوضاع البلاد في ظل الانقلاب، والتي كانت تحرّك هذا القطاع، فقد كان له وراء تحرّكه أسبابه الخاصة المتعلقة بمطالبه في **إقامة اتحاد طلابي حرّ** يعبّر عن إرادته المستقلة دونما تسلطٍ أو هيمنة أو تدخّل من النظام الانقلابي وأجهزته وعملائه وأزلامه.

ومن ثم فقد كان القطاع الطلابي وقياداته أحد الأهداف الأساسية للهجمة القمعية الأولى التي شنها النظام وأجهزته الأمنية منذ منتصف أبريل ١٩٧٣ تحت شعارات " الثورة الشعبية " و" الثورة الثقافية ". وكان حصاد تلك الهجمات مئات الطلبة والطالبات المعتقلين والمطرودين والمحرومين من مواصلة الدراسة.

> " .. كيف يأتيني طالب في الجامعة ويقول لا نريد مباحث ! هل هذه جامعة؟ هل هذا علم ؟ هذا جهل مركب .. ليس هناك جامعة بهذا الشكل ولا طالب بهذا الشكل .. الذي يريد أن يمضي معنا يمضي، والذي ليس معنا يبقى تحت أقدامنا، والذي يتخلف ندوسه بالأقدام ... " [٢٢٩]

> " .. هذا معناه أنكم لم تفهموا الثورة الشعبية .. ومجلس قيادة الثورة حينزل للكلية ويقود الثورة فيها .. " [٢٣٠]

> " .. لو فيه أحرار شرفاء لازم (يفجّروا ..) واللي يسجن يسجن، واللي يذبح يذبح واللي يضحّي يضحّي .. هذه هي الحقيقة .. لازم يكون فيها ضحايا.." [٢٣١]

ولم يكن من شأن هذه التهديدات الصادرة عن العقيد القذافي والممارسات القمعية التي نفذتها أجهزته الأمنية، إلا أن تزيد القطاع الطلابي تحدياً للنظام الانقلابي ورفضاً لمحاولته المستمرة للهيمنة على الإرادة الطلابية واتحادها العام. وقد شهد عام ١٩٧٤ المزيد من المصادمات بين القاعدة الطلابية وأجهزة النظام وعملائه. وفي عام ١٩٧٥ وبينما كان رئيس الوزراء السوفييتي **(ألكسي كوسيجين)** يقوم بزيارته الرسمية الأولى لليبيا (خلال شهر مايو) [٢٣٢] ، وأثناء مروره بعددٍ من معالم مدينة بنغازي، كانت الكتابات المعادية للنظام تملأ حيطان الجامعة الليبية بمختلف كلياتها .. كما شهد العام نفسه قيام

---

٢٢٩ خطاب القذافي يوم ١٩٧٣/٤/١٥.
٢٣٠ خطاب القذافي يوم ١٩٧٣/٥/٧.
٢٣١ خطاب القذافي يوم ١٩٧٣/٥/١٣.
٢٣٢ بدأت الزيارة يوم ١٢ مايو وامتدت أربعة أيام.

أعداد من الطلبة بكليات طرابلس بالاعتصام وبرفض التدريب العسكري العام. ولا يوجد شك في أن الحركة الطلابية قد وجدت في المحاولة الانقلابية التي كشف النقاب عنها في منتصف شهر أغسطس ١٩٧٥ حافزاً جديداً على تصعيد رفضها للنظام الانقلابي ولممارسات أجهزته وعناصره. ولا يوجد شك أيضاً في أن العقيد القذافي قد وجد في تزامن الآمرين نذر شؤم وخطر عليه وعلى نظامه، الأمر الذي دفعه في اتجاه مزيد من أعمال القمع والإرهاب. وقد مرّ بنا مقتطفات من أقوال القذافي في هذه الصدد.[٢٣٣]

وبتجاهل كامل للإرادة الطلابية الحرة، عقد النظام يوم **١٩٧٦/١/١٣ المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لطلبة ليبيا** بمسرح الكشاف بطرابلس، برعاية وزير التعليم والتربية الدكتور محمد أحمد الشريف. وانبثق عن هذا المؤتمر، الذي لم تحضره كافة الروابط الطلابية، " **الاتحاد العام لطلبة ليبيا** " الذي يهيمن عليه النظام هيمنة كاملة ..

وبينما كان العقيد القذافي يترأس اجتماعات مؤتمر الشعب العام (من ٥ إلى ١٨ يناير ١٩٧٦) كانت مدينة بنغازي تشهد مظاهرات ضخمة سيّرها طلبة الجامعة والمدارس الثانوية احتجاجاً على تزييف النظام لإرادتهم وتأسيسه للاتحاد الطلابي " الحكومي " بقيادة العناصر الموالية له بالكامل. ولم يتوانَ القذافي في إصدار أوامره إلى قوات الجيش وأجهزته الأمنية بإطلاق النار على المتظاهرين، الأمر الذي أدي إلى جرح العشرات وإلى مصرع طالبين منهم هما:

١- **موفق الخياط** (استشهد يوم ٤ يناير ١٩٧٦)
وهو طالب ثانوي سوري الجنسية كان يشارك في إحدى المظاهرات الطلابية السلمية.

٢- **بشير التاورغي المنقوش** (استشهد يوم ٧ يناير ١٩٧٦)
وهو طالب بمعهد التمريض ببنغازي وكان يشارك في إحدى المظاهرات الطلابية السلمية.

كما قامت الأجهزة باعتقال المئات من المتظاهرين الطلاب وعرّضتهم لشتى أنواع التعذيب والإهانات وسوء المعاملة. ورغم الدماء التي سالت على مرأى من الجميع لم يتورع **وزير التعليم والتربية** في الكذب على مسمع من العالم عندما أدلى بتصريح بتاريخ ١٩٧٦/١/١٠ تناقلته وكالات الأنباء جاء فيه:

> " لقد ردّدت بعض الإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية أن عدداً من الطلبة قد قتلوا في أحداث جامعة بنغازي في الأسبوع الماضي. ويهمني هنا أن أؤكد أنه لا صحة لتلك الأنباء المغرضة، وأن ما جرى بالجامعة لم يؤد

---

٢٣٣ راجع خطاب القذافي في الذكرى السادسة للانقلاب بطرابلس وخطابه بمنطقة العقيلة يوم ١٩٧٥/١٠/٧.

إلى وفاة أي طالب. وإنما عبّر الطلاب عن رأيهم بمظاهرة، دون أن يكون هناك ما وصفته بعض الأوساط أنه مجزرة .. "

" إنني أؤكد أنه لا يوجد أي طالب معتقل كما يدعي البعض، وأن ما حدث كان له علاقة باختيار اتحاد الطلبة في جامعة بنغازي، وأنه قد تم فعلاً اعتماد اتحاد الطلبة، وقد انتظم الطلاب في دراستهم .. " [٢٣٤]

وقد أورد تقرير **منظمة العفو الدولية** عن عامي " ١٩٧٥ – ١٩٧٦ بشأن هذه الأحداث التي شهدتها ساحات الجامعة الليبية وعدد من شوارع وميادين مدينة بنغازي ما نصه:

" وفي بداية يناير / كانون الثاني ١٩٧٦ تظاهر طلبة جامعة بنغازي احتجاجاً على الانتخابات المزيفة من الحكومة لاتحاد الطلبة، وجاءت الأنباء بسقوط عددٍ من الجرحى من الطلبة في مصادماتهم مع الشرطة وقتل واعتقال آخرين .. "

وتوضّح " **الوقائع** " التالية طرفاً من سجل منظومة الإرهاب والقمع خلال الفترة التي أعقبت أحداث يناير ١٩٧٦ الدموية:

- أعلن القذافي يوم ١٩٧٦/١/١٢ أنه لن يتردد في إصدار نداء جديد ليقف أنصار الثورة في جانب وأعداؤها في جانب آخر حتى تبقى الثورة أو يبقى أعداؤها. [٢٣٥]
- أكد القذافي يوم ١٩٧٦/١/١٤ أن ما حدث في الجامعة هو جزء من الثورة الشعبية، وأن الصراع الذي حصل ووصل إلى حدّ الضرب بالرصاص (من قبل أجهزة النظام وعناصره) سواء في الجامعة أو في الشوارع هو صراع حقيقي. [٢٣٦]
- واصلت أجهزة النظام الأمنية حملات الاعتقال العشوائي القسري لطلاب المدارس الثانوية والجامعات في شتى مدن ليبيا، وقد تناقلت وكالات الأنباء يوم ١٩٧٦/٣/٥ أخبار هذه الاعتقالات، كما واصلت الأجهزة تحقيقاتها مع المعتقلين مستخدمة أبشع أنواع التعذيب.
- ألقى القذافي يوم ١٩٧٦/٤/٥ خطاباً في " بلدة سلوق " دعا فيه اعتباراً من اليوم التالي ١٩٧٦/٤/٦ إلى تصفية الحساب في الجامعة الليبية بين قوى الثورة والقوى المضادة لها.

---

٢٣٤ راجع " يوميات ثورة الفاتح من سبتمبر " القسم الخاص ١٩٧٦/٧٥ الصفحة (١٥٣). الفقرة (٧٢٠) م. س. ص من إصدارات النظام.

٢٣٥ م. س. ص.

٢٣٦ م. س. ص.

- عقد القذافي يوم ١٩٧٦/٤/٦ اجتماعاً بوفود القبائل التي حضرت احتفالات " بلدة سلوق " وعرض عليها الهجوم على مدينة بنغازي وعلى الجامعة فيها، ولكن شيوخ القبائل رفضوا الاستجابة لعرض القذافي.

- ألقى القذافي يوم ١٩٧٦/٤/٧ خطاباً في طلبة جامعة بنغازي أعلن فيه أنه قد حان الوقت لتصفية الحساب مع أعداء الثورة في الداخل والخارج، كما حذر بأن برنامج الثورة هو برنامج خير وتقدّم، والذي يعارضه هو من قوى الشر التي يجب سحقها. كما دعا إلى **ضرورة تشكيل لجان ثورية** في كل كلية، مختتماً خطابه بالقول: " لقد بدأت المعركة، ولن أتراجع حتى ينزف الدم، ويجري في الشوارع مع أعداء الثورة لأن الثورة ملك الشعب. "[٢٣٧]

- فور انتهاء القذافي من إلقاء خطابه يوم ١٩٧٦/٤/٧ أنطلقت زمر ومجموعات من الأجهزة الأمنية والعناصر الثورية مزودّة بالأسلحة والذخيرة الحية لتمارس الإعتداء بإطلاق الرصاص والضرب على كل من اشتبه بمناوئته للنظام من طلاب الكليات في بنغازي وطرابلس، كما جرى اعتقال العديدين منهم.

وقد أشار تقرير **منظمة العفو الدولية** الخاص بالسنوات ١٩٧٥ – ١٩٧٦ إلى أحداث الاعتداء على الطلاب في جامعة طرابلس بالعبارات التالية:

> " ووقعت حوادث صدام أخرى في بداية أبريل بين طلبة جامعة طرابلس وبين ضباط الأمن بعد أن دعا العقيد القذافي إلى تطهير الجامعات من الطلاب الرجعيين، وأبرقت منظمة العفو الدولية ثانية إلى العقيد القذافي في أبريل ١٩٧٦ تطلب إيضاحاً عن الأخبار الواردة بأن (٨٠٠) طالب قد اعتقلوا وأن (٢٥٠) طالباً طردوا من الدراسة ولم يرد أي ردّ أو تفاصيل أخرى عن الحادث. "

- وفي ١٩٧٦/٤/١١ تمّ تشكيل اللجنة الثورية من الطلاب والموظفين والأساتذة والعمال بجامعة طرابلس، كما تواصل تشكيل الطلائع واللجان الثورية بمختلف كليات الجامعة الليبية في طرابلس وبنغازي والتي واصلت عمليات الإعتداء والاعتقال والطرد لأعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين بالجامعة.

- أكد القذافي في خطاب ألقاه في طلاب جامعة طرابلس يوم ١٩٧٦/٥/١٣ أن الثورة ستكون مستمرة في الجامعات لأن المطلوب هو سحق أعداء الثورة في الداخل والخارج.[٢٣٨]

---

٢٣٧ م. س. ص. (٢٥٥) الفقرة (١٢٢٠).
٢٣٨ م. س. ص. (٣١٤) الفقرة (١٥٠٦).

- كما شهد شهر يوليو ١٩٧٦ بداية إقامة دورات مكثفة للعناصر الثورية في المدارس الثانوية والجامعات والتي عُرفت **بمعسكرات ٧ أبريل**. وقد شكلت العناصر التي شاركت في هذه الدورات " **القوة الثورية** " التي تشكلت منها فيما بعد " **اللجان الثورية** "، كما تولت هذه العناصر الإضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ المهام القمعية والإرهابية الموكلة بالأجهزة الأمنية.

وقد تواصلت تهديدات القذافي لأعداء الثورة على امتداد ما بقى من هذه الحقبة (حتى الثاني من مارس ١٩٧٧) وأخذت لغته الداعية للعنف والمحرّضة على الإرهاب تشتدّ حدّة وتزداد سفوراً وتبتعد عن كافة صور الاعتذار [٢٣٩] مشكّلة بذلك حافزاً كافياً لعناصر النظام الأمنية وللجانه الثورية للاندفاع نحو المزيد من القمع والإرهاب.

ولقد كان من المحاور الأخرى التي سار فيها القذافي لمواجهة انتفاضة أغسطس ١٩٧٥ إدخال التعديلات الضرورية على الإطار الدستوري والقانوني في البلاد بما يكفل سرعة وفاعلية التعامل مع النتائج التي ترتبت – ويحتمل أن تترتب عليها .. فكان من بين الخطوات التي سارع القذافي باتخاذها في هذا الشأن.

١- إصدار القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٧ بتعديل بعض أحكام العقوبات لسنة ١٩٥٣ (الباب الأول من الكتاب الثاني). وقد تضمّن التعديل جواز القبض على الأشخاص لمجرد تعبيرهم السلمي غير المصحوب بالعنف عن معتقداتهم [٢٤٠] . (زاد التعديل عدد الجرائم التي يعاقب مرتكبوها بالإعدام. وتحتوي المواد المعدّلة تقريباً على ٢٥ نصاً بعقوبة الإعدام).

٢- إصدار القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٧٥ بإنشاء " **نيابة أمن الدولة** " التي أصبحت مختصّة بالتحقيق والإحالة إلى المحكمة المختصة ورفع الدعوى الجنائية ومباشرة التحقيق بالنسبة للجرائم التالية:

(أ) الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات لسنة ١٩٥٣ (أي الجنايات والجنح ضد شخص الدولة).

(ب)الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٧١) لسنة ١٩٧٢ (قانون تجريم الحزبية).

---

٢٣٩ راجع على وجه الخصوص في هذا الشأن خطب وأحاديث وتصريحات القذافي الواردة بالمجلد السابع من السجل القومي ٧٥ – ١٩٧٦ م.

٢٤٠ نشر هذا القانون بالعدد ٤٥ للسنة ١٣ من الجريدة الرسمية للنظام الصادر في ١٩٧٥/٨/١٨. وكان قانون العقوبات لسنة ١٩٥٣ قد جرى تعديله من قبل مرتين: الأولى بموجب القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٧٤ (بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٠)، والثانية بموجب القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٥ (بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٩). راجع ما ورد بشأن التعديل الأخير (القانون ٨٠ لسنة ١٩٧٥) في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٠.

(ج) أية جرائم أخرى مرتبطة بأي من الجرائم المشار إليها في البندين السابقين.

٣- إصدار القوانين رقم (٨٦) ، (٨٧) ، (٨٨) لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٩/٣ التي عُرفت **بالقرارات الاشتراكية** وكانت هذه القوانين موجّهة للانتقام من التجار (البورجوازيين) الذين أعلن القذافي في أكثر من خطاب سابق أن عدداً منهم كان متورطاً في محاولة أغسطس الانقلابية.

٤- أنشأ النظام في أواخر عام ١٩٧٥ " **المحكمة العسكرية الخاصة** " برئاسة النقيب **أحمد محمود** وقد أسند إليها مهمّة النظر في القضايا التي تحال عليها من " نيابة أمن الثورة ".

٥- أصدر القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٧٦ الذي ألغى بموجبه منصبي " **النائب العام** " و " **المحامي العام** ".

٦- أصدر القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٦ الذي أنشئت بموجبه " **هيئة أمن الجماهيرية** " لتحلّ محل " جهاز المخابرات العامة " الذي كان يتبع منذ إنشائه في عام ١٩٧٠ الرائد عبد المنعم الهوني (حيث كان متهماً بالتورّط في محاولة أغسطس الانقلابية).

٧- شرع منذ مطلع عام ١٩٧٦ في تأسيس " **الطلائع الثورية** " التي تحوّلت في ١٩٧٦/٥/٢٦ إلى " **اللجان الثورية** " وأنيطت بها مهمّة " **التحريض الثوري** " وأصبحت فيما بعد وخلال أمدٍ قصير أشد أدوات وأجهزة النظام بطشاً وعدوانية وقمعاً.

وفي ظل هذه التدابير والإجراءات والأجواء الجديدة المفعمة إرهاباً وتسلطاً وقمعاً، شرعت المحكمة العسكرية الخاصة الجديدة برئاسة النقيب **أحمد محمود** بالنظر في القضايا المحالة إليها من " **نيابة أمن الثورة** " الجديدة، وقد مثل أمامها:

١- أعداد من المعتقلين من أصحاب التوجّهات الفكرية والسياسية الذين جرى اعتقالهم منذ منتصف شهر أبريل ١٩٧٣ بعد إعلان ما عُرف بالثورة الشعبية.

٢- نحو (٦٩) ضابطاً ممّن اتهموا بالاشتراك في انتفاضة أغسطس ١٩٧٥ م.

٣- عشرات الطلاب الذين سبق اعتقالهم في أعقاب الانتفاضة الطلابية التي شهدتها جامعاتُ طرابلس وبنغازي منذ يناير ١٩٧٦ وتواصلت حتى أبريل من العام نفسه.

وقد تراوحت **الأحكام** التي أصدرتها المحكمة المذكورة ما بين السجن لعدّة سنوات وبين الإعدام. وقد تدخّل العقيد القذافي في هذه الأحكام.

١- فاستبدل أحكام الإعدام التي صدرت بحقّ بعض المتهمين بأخرى صدرت بحقّ متهمين آخرين.

٢- وشدّد من قسوة الأحكام التي صدرت بحقّ البعض من المتهمين.

وتجدر الإشارة في هذه الشأن إلى **الوقائع** التالية:

(أ) تعرّض مقرّ الاتحاد الاشتراكي العربي [٢٤١] في مدينة بنغازي للحريق أثناء المظاهرات الطلابية التي شهدتها مدينة بنغازي خلال شهر يناير ١٩٧٦ والتي أدّت لإشعال الحريق فيه. وقد قامت سلطات النظام باعتقال أعداد من الطلبة إثر تلك المظاهرات وكان من بين المعتقلين كل من **عمر دبّوب ومحمد بن سعود.** وبينما كان الطلاب المعتقلون رهن الاعتقال والتحقيق، ظهر القذافي في حفل توزيع سندات تمليك المزارع على العاملين بمشروع وادي زمزم الزراعي يوم ١٩٧٦/٤/١٩ ليعلن على الملأ. [٢٤٢]

" .. اكتشفنا من الذي حرق الكنيسة الكبيرة الكاتدرائية التي كانت في بنغازي والتي حرّرناها بعد الثورة وحوّلناها إلى مقرّ الاتحاد الاشتراكي العربي.. اكتشفنا من الذي لا مصلحة عنده في تحرير هذه الكنيسة .. "

ولم يكتف القذافي بذلك، فقام، وقبل أن تنظر المحكمة العسكرية الخاصة في قضية هؤلاء المتهمين بإحراق الكنيسة، بإصدار حكمه عليهم قائلاً:

" .. **وهذا إن شاء الله ستحكم عليه المحكمة بالإعدام، وسيعلق في باب الكنيسة** ". [٢٤٣]

وبالفعل فلم تمض أشهر قليلة على ذلك الخطاب حتى كان المتهمان في هذه القضية (عمر دبّوب ومحمد بن سعود) يمثلان أمام محكمة الشعب الخاصة برئاسة الرائد أحمد محمود [٢٤٤] التي أصدرت بحقهما الحكم بالإعدام، وليس ذلك فحسب فقد جرى شنقهما يوم ١٩٧٧/٤/٧ في الساحة العامة التي تطل عليها الكنيسة. [٢٤٥]

---

٢٤١ كما هو معروف، فقد كان هذا المقرّ حتى قيام الانقلاب كنيسة كبيرة تتوسّط مدينة بنغازي. وقد قام الانقلاب خلال مرحلة مبكرة بتحويلها مع مجموعة أخرى من الكنائس التي كانت موجودة في طرابلس وبنغازي وغيرهما من المدن الليبية لأغراض أخرى غير ما كانت مخصصة له.

٢٤٢ راجع السجل القومي. المجلد السنوي السابع ١٩٧٦/٧٥ . الصفحة (٧٦٥).

٢٤٣ راجع السجل القومي. المجلد السنوي السابع ١٩٧٦/٧٥ . الصفحة (٧٦٥).

٢٤٤ وعضوية الرائد عبد السلام أبو قيلة والرائد محمد المصراتي وأصبح الأخير وزيراً للعدل فيما بعد.

٢٤٥ راقب القذافي تنفيذ عملية الإعدام في المتهمين بنفسه من خلال شرفة أحد الفنادق المطلة على ساحة الكاتدرائية. وقد أمر القذافي بأن يبقى الشهيدان معلقين بمشنقتيهما نحو ست ساعات.

(ب) كانت محكمة الشعب قد قامت بإصدار أحكامها في القضايا ذوات الأرقام ٧٤/٩٧٤، ٧٤/١٠١٩ ، ٧٤/١٧٥٧ بشأن (٣٧) متهماً من بين الأشخاص الذين جرى اعتقالهم في أبريل ١٩٧٣. وقد تراوحت الأحكام الصادرة بالسجن لمدد تتراوح بين أربع سنوات كحد أدنى و(١٥) سنة كحد أقصى، غير أن العقيد القذافي الذي لم تعجبه الأحكام قام بإصدار قراره في ٢٤ من فبراير ١٩٧٧ بإعادة محاكمة المتهمين حيث **رُفعت الأحكام الصادرة بحقّ المتهمين جميعاً إلى المؤبد.**

يمكن القول أنه مع اقتراب هذه الحقبة على الإنتهاء (في ١٩٧٧/٣/٢) كانت " **منظومة الإرهاب والقمع الداخلي** " قد تكاملت. هذا وقد حرص القذافي على تزويدها بالمستلزمات كافة التي تمكنها من القيام بمهامها " **القمعية** " بكفاءةٍ عالية، وتمثلت هذه المستلزمات في:

١- إعطائها " **الصلاحيات** " الواسعة والمطلقة في ممارسة مهامها، ليس فقط من خلال النصوص التي أفرغت فيها قرارات وقوانين إنشائها وتأسيسها، لكن أيضاً من خلال " **التحريض** " العلني المتواصل الذي مارسه العقيد القذافي وحثّ من خلاله أجهزة وأدوات هذه المنظومة على ممارسة " **العنف الثوري** " بحقّ كل من تسوّل له نفسه أو من يجرؤ فعلاً على **معارضة** النظام الانقلابي وتوجّهاته تحت أي شعار كان.

٢- تزويد هذه المنظومة بكافة احتياجاتها " **البشرية** " المتمثلة في " **خبراء** " أجانب وعناصر محلية شاذة، مريضة، مستعدة لممارسة سائر أشكال القهر والتعسّف بالمواطنين وتنفيذ ألوان التعذيب لهم والبطش بهم كلها إضافة إلى مهام القتل والغدر والاغتيال جميعها.

٣- توفير كافة المستلزمات " **المادية** " لهذه الأجهزة والمتمثلة في مقرّات [٢٤٦] وأدوات الاعتقال والتعذيب والقتل والشنق.

كما حرص النظام الانقلابي على تأمين " **الاستقلال المالي** " و " **التمويل الذاتي** " لمنظومة القمع والإرهاب الداخلي وأدواتها، بما يوفر لها " سرعة " و " حرية " الحركة والتصرف، ويبقيها بمنأى عن عيون أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وغير خاضعة بالتالي للمحاسبة والمساءلة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن النظام الانقلابي استخدام القانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٥ الذي أصدره في مطلع شهر سبتمبر من عام ١٩٧٥ بشأن مزاولة أعمال

---

٢٤٦ بلغ عدد المقارّ المعروفة والمستخدمة من قبل النظام الانقلابي لأغراض الاعتقال والتعذيب نحو (٤٢) مقرّاً أتى على بيانها الملحق رقم (٢) من تقرير " انتهاكات حقوق وحريات الإنسان الليبي في ظلّ النظام الانقلابي ١٩٦٩ – ١٩٩٨ " الذي أصدرته الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في عام ١٩٩٩ م.

الوكالات التجارية [٢٤٧] على نطاق واسع في تمويل منظومة القمع والإرهاب ونشاط أجهزتها وأدواتها، حيث قصر ذلك القانون أعمال الوكالات التجارية على شركات القطاع العام، وفي الأغلب الأعمّ على الشركات الأمنية والتي كان من أمثلتها " **شركة أفريقيا للهندسة** ".

وهكذا لم تقترب هذه الحقبة من نهايتها حتى كان حصاد نشاط هذه المنظومة الآثمة يتمثل في:

- ستة عشر (١٦) شهيداً قضوا نحبهم داخل سجون النظام ومعتقلاته بسبب التعذيب والإهمال الطبي، أو برصاص قوات الأمن في الشوارع العامة، أو أثناء مطاردات على الحدود الليبية.
- ثمانية (٨) شهداء سقطوا صرعى بسبب حوادث سير دبّرها أعوان النظام بأوامر شخصية من القذافي.
- آلاف المعتقلين السياسيين من رجال العهد الملكي (١٩٦٩) ومن المشاركين في محاولات ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ومن المثقفين وذوي التوجّهات السياسية والفكرية (أبريل ١٩٧٣) ومن العسكريين والتجار والمدنيين (أغسطس ١٩٧٥) ومن الطلاب والمدرّسين (يناير ١٩٧٦)
- أحكام بالسجن بحقّ المئات من المعتقلين.
- وأحكام بالإعدام بانتظار التنفيذ بحقّ عددٍ من العسكريين والمدنيين المتهمين بالمشاركة في محاولة ديسمبر ١٩٦٩ ، ومحاولة الأبيار مايو ١٩٧٠ ، ومحاولة أغسطس ١٩٧٥ وفي مظاهرات الطلبة في يناير ١٩٧٦.

---

٢٤٧ كان هذا القانون هو أحد القرارات الاشتراكية التي أصدرها النظام الانقلابي كردّ فعل انتقامي من بعض التجار الذين اتهموا بأنهم كانوا وراء انتفاضة أغسطس ١٩٧٥ م.